



الإستراتيجية العربية

للحد من مخاطر الكوارث 2020

النسخة النهائية المعتمدة من قبل مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته (22) مقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية
2010/12/20-19 بموجب القرار رقم (ق 345 - د.ع 22 - 2010/12/20)

الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2020

المحتويات

ملخص تنفيذي

1- خلفية عامة

1-1 السياق والأساس المنطقي

2-1 نطاق الإستراتيجية

2- القضايا والثغرات في المنطقة العربية

1-2 مشكلة الكوارث

2-2 التقدم الإقليمي المحرز في تنفيذ إطار عمل هيوغو (HFA)

3- الغرض - النتيجة المتوقعة - المحاور الرئيسية

1-3 الغرض

2-3 النتيجة المتوقعة

3-3 المحاور الرئيسية

1-3-3 تعزيز الالتزام بمنهج شامل ومتكامل للحد من مخاطر الكوارث في مختلف القطاعات

2-3-3 بناء القدرات اللازمة لتحديد ورصد وتقييم مخاطر الكوارث

3-3-3 بناء القدرة على المجابهة من خلال المعرفة والدعوة العامة والبحث والتدريب

4-3-3 تحسين المسائلة فيما يتعلق بإدارة مخاطر الكوارث على الصعيد المحلي والوطني

5-3-3 إدراج الحد من مخاطر الكوارث في خطط وعمليات الاستجابة للطوارئ والاستعداد والتعافي

4- الترتيبات المؤسسية والمالية والتنسيقية

5- مراقبة تنفيذ الإستراتيجية

ملحق 1: جدول الدول حسب الدخل ومستوى التنمية البشرية والمخاطر النسبية

ملحق 2: التقدم الإقليمي المحرز في تنفيذ إطار عمل هيوغو – الاستنتاجات الرئيسية للفترة 2007- 2010

ملحق 3: قائمة المراجع

ملخص تنفيذي

لقد أدركت الدول العربية الآثار السلبية التي يخلفها التدهور البيئي المستمر والنمو الحضري المتسارع وغير المخطط له واتجاهات التوزيع الديموغرافي والهجرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في هذه المنطقة، فيما تتهدد المنطقة تحديات أخرى تفرضها عليها المخاطر المصاحبة لتثريد السكان وانتشار الأمراض الوبائية وانعدام الأمن الغذائي والنزاعات والاضطرابات وذلك بشكل يفوق ما تعرضت له المنطقة من قبل. ويأتي هذا الإدراك مصاحباً للمسؤولية المباشرة إزاء إدارة ومجابهة الكوارث بفعالية على الصعيد الوطني والإقليمي لا سيما أن الكوارث باتت تحدث بشكل متكرر نتيجة تغيرات جيولوجية وتغيرات مناخية متزايدة عبر المنطقة العربية.

ويبدو جلياً أن للكوارث أثراً مباشراً على الأرواح والبنية التحتية وسبل المعيشة كما ندرك أيضاً أن هناك آثار تنجم عن هذه الكوارث على المدى البعيد والمتوسط والتي تظهر في انتقال الأشخاص والحيوانات إلى مناطق أخرى محدودة الموارد وفي إنشاء المساكن غير الرسمية (العشوائيات) وغير الأمانة في المراكز الحضرية بالإضافة إلى محدودية خدمات النقل والصحة والتعليم وغيرها من الخدمات العامة وقصور النفاذ إليها في المناطق المعرضة للخطر.

ومراعاة لالتزامها بتحقيق الأهداف التنموية للألفية¹ وتماشياً مع الدور الذي حدده إطار عمل هيوغو² للمنظمات الإقليمية الحكومية، لعبت جامعة الدول العربية دوراً ريادياً في تعزيز إدراج إجراءات الحد من مخاطر الكوارث في السياسات الإقليمية الخاصة بالتنمية المستدامة والتكيف مع تغير المناخ وآليات التنسيق المعنية بالادارة البيئية وإدارة الكوارث. وعلاوة على ذلك فقد شهدت المنتديات الإقليمية التي عُقدت مؤخراً تشديداً واضحاً على الحاجة لبلورة نهج استراتيجي للحفاظ على مكاسب التنمية العربية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تعزيز فعالية الإجراءات المتخذة لإدارة مخاطر الكوارث ومن خلال تبني استراتيجيات الحد من المخاطر وخطط التكيف مع تغير المناخ.

وفي إطار متابعة قرارات القمة العربية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أصدر مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة (CAMRE) قراراً في جلسته يوم 24-مايو-2009 يدعو لاتخاذ إجراءات محددة للحد من مخاطر الكوارث وإعداد إستراتيجية عربية للحد من مخاطر الكوارث بغرض:

1. بلورة رؤية وأولويات إستراتيجية ومجالات تنفيذ رئيسية للحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية؛
2. تعزيز الآليات المؤسسية وآليات التنسيق وتدابير الرصد والمتابعة لدعم تنفيذ الإستراتيجية على الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي من خلال إعداد برنامج عمل.

وسوف تكون الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث مكملية للجهود القائمة التي تبذلها المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية المتخصصة بهدف الحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية. كما سيركز الشركاء المنفذون للإستراتيجية على نهج متعدد القطاعات لتحقيق انخفاض ملموس في المخاطر التي تواجه المنطقة العربية بحلول عام 2020 وذلك وفقاً لأولويات العالمية التي حددها إطار عمل هيوغو والأهداف التنموية للألفية.

¹ الأهداف التنموية للألفية في الدول العربية <http://arabstates.undp.org/subpage.php?spid=20>

² إطار عمل هيوغو 2005-2015: بناء قدرات الأمم والمجتمعات على مجابهة الكوارث

<http://www.unisdr.org/wcdr/intergover/official-doc/L-docs/Hyogo-framework-for-action-english.pdf>

الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2020

واستناداً إلى أولويات إطار عمل هيوغو فيما يتعلق بالحد من مخاطر الكوارث وبالرجوع للغرض من الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث فقد تم تحديد خمس محاور رئيسية لهذه الاستراتيجية كما يلي:

1. تعزيز الالتزام بمنهج شامل ومتكامل للحد من مخاطر الكوارث في مختلف القطاعات
2. بناء القدرات اللازمة لتحديد ورصد وتقييم مخاطر الكوارث
3. بناء القدرة على المجابهة من خلال المعرفة والدعوة العامة والبحث والتدريب
4. تحسين المسائلة فيما يتعلق بإدارة مخاطر الكوارث على الصعيد المحلي والوطني
5. إدراج الحد من مخاطر الكوارث في خطط وعمليات الاستجابة للطوارئ والاستعداد والتعافي

وجدير بالذكر أن هذه المحاور تُمثل إطار مبدئي سيتم من خلاله تطوير مجموعة من مجالات التنفيذ الرئيسية والتي ستكون مُفصّلة في برنامج عمل يتم إعداده وتنفيذه وفقاً للقدرات والاحتياجات المختلفة للدول المشاركة والمنظمات الإقليمية المتخصصة وذلك بدعم من شركاء التنمية. سيتم إعداد برنامج العمل لفترة أولية 2011-2015 على أن يتم تقييمه ومراجعته في 2015 بالتزامن مع التقييم العالمي لإطار عمل هيوغو وإعداد برنامج عمل لفترة ثانية تمتد إلى 2020 بناءً على نتائج التقييم. وتتمثل النتيجة المتوقعة من الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث (ASDRR) بأن يتم تحقيق انخفاض فعلي ملموس في خسائر الكوارث من أرواح وممتلكات على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والبيئي في مجتمعات وبلدان المنطقة العربية. وسوف تقوم جامعة الدول العربية بتنسيق إعداد برنامج العمل أثناء 2011.

وتتضمن قائمة الشركاء الذين سيلعبون دوراً رئيسياً في إعداد الإستراتيجية وتنفيذها الدول العربية وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة والمنظمات العربية والإقليمية والدولية المتخصصة والمراكز الإقليمية العاملة في مجال الحد من مخاطر الكوارث والسلطات الوطنية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني بما في ذلك جمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر والقطاع الخاص والإعلام.

وقد تم إعداد الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث من قبل الأمانة الفنية لمجلس وزراء البيئة العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في جامعة الدول العربية والمكتب الإقليمي للدول العربية في أمانة الأمم المتحدة للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث وبمساهمة العديد من منظمات الأمم المتحدة والمنظمات العربية المتخصصة والإتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمرفق العالمي للحد من الكوارث والتعافي منها في البنك الدولي. إن الإستراتيجية تأخذ في الاعتبار العديد من الاستراتيجيات والبرامج الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث التي تبناها الإتحاد الإفريقي ومجلس التعاون الاقتصادي لآسيا ودول المحيط الهادي ومجموعة دول جنوب شرق آسيا وبرنامج اتحاد اليورومتوسطي ومنظمة المؤتمر الإسلامي³.

³ (أ) الاستراتيجية الإفريقية للحد من مخاطر الكوارث 2004 - <http://www.unisdr.org/africa/af-hfa/docs/africa-regional-strategy.pdf>

(ب) استراتيجية الحد من مخاطر الكوارث، الاستعداد والاستجابة للطوارئ في آسيا والمحيط الهادي 2009-2015

<http://www.ifrc.org/Docs/pubs/idri/apec-drr-strategy.pdf>

(ت) اتفاقية إدارة الكوارث والاستجابة للطوارئ بين دول جنوب شرق آسيا 26 يوليو 2005 <http://www.aseansec.org/17579.htm>

(ث) برنامج الوقاية من الكوارث الطبيعية والكوارث الناتجة عن النشاط البشري والاستعداد والاستجابة لها التابع لاتحاد اليورومتوسطي.

http://www.euromedcp.eu/index.php?option=com_content&view=article&id=160&Itemid=468&lang=en

(ج) استراتيجية إدارة مخاطر الكوارث وتأثيرات التغيرات المناخية في العالم الإسلامي 2010

http://www.sesric.org/imgs/news/image/icme_3.2%20Disaster%20Strategy.pdf

1. خلفية عامة

لا يتمثل القاسم المشترك بين الدول العربية في اللغة والثقافة والتراث التاريخي وحسب بل إنها تشترك في عدد من المخاطر الإقليمية العابرة للحدود؛ إذ تتعرض أجزاء مختلفة من المنطقة العربية بصورة منتظمة لأخطار جيولوجية مثل الزلازل والبراكين والانزلاقات الأرضية والتسونامي بالإضافة إلى الأخطار المتعلقة بالمناخ مثل الفيضانات والموجات الحرارية والجفاف والعواصف الرملية وحرائق الغابات والأعاصير. وبالنظر الى بعض الأمثلة كزلزال الجزائر في 2003 وإعصار جونو الذي ضرب عمان في 2007 وفيضانات اليمن في 2008 وفيضانات المغرب في 2009 وغيرها نجدها رسائل تذكير قوية حول اتجاهات المخاطر الناشئة والكوارث المتواترة في المنطقة⁴. وكما من المحتمل أن تعمل آثار تغير المناخ على مضاعفة مخاطر ارتفاع سطح البحر وموجات الجفاف المطولة والتصحّر التي حلت بأجزاء متسعة من المنطقة العربية⁵.

وقد أشار تقرير توقعات البيئة للمنطقة العربية الصادر في 2010 إلى أن معظم الخسائر الناتجة عن الأخطار الطبيعية في الدول العربية قد حدثت بسبب الجفاف والزلازل والفيضانات والعواصف وأنه في الفترة ما بين 1980 و 2008 قد تضرر ما يزيد عن 37 مليون مواطن عربي وبلغ إجمالي الأضرار ما يقرب من 20 مليار دولار⁶. كما أن النمو الحضري المتسارع والتدهور البيئي وندرة المياه والاتجاهات الديموغرافية والهجرة تعمل على زيادة مستويات قابلية التضرر (*vulnerability*) بين الشعوب العربية. فيما تتهدد المنطقة تحديات مختلفة الأبعاد تفرضها عليها المخاطر المصاحبة لتشرد السكان وانتشار الأمراض الوبائية وانعدام الأمن الغذائي والنزاعات والاضطراب وذلك بشكل يفوق ما تعرضت له المنطقة من قبل.

وتوجد أدلة دامغة على أن الكوارث تخلف آثاراً مستمرة وطويلة الأمد على اتجاهات الفقر والتنمية البشرية⁷. وقد انتهى المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث عام 2009 إلى أن اتخاذ إجراءات متعددة القطاعات للحد من مخاطر الكوارث تعتبر أمراً ضرورياً لتحقيق الأهداف العالمية للحد من الفقر والتكيف مع تغير المناخ وضمان تحسين الوضع الصحي من منظور الحقوق الإنسانية في إطار ما حددته الأهداف التنموية للألفية⁸.

استجابة للاتجاه المقلق للكوارث ومراعاة لإلتزامها بتحقيق الأهداف التنموية للألفية قامت الدول العربية بتبني إطار عمل هيوغو 2005-2015: بناء قدرات الأمم والمجتمعات على مجابهة الكوارث في إطار المؤتمر العالمي للحد من

⁴ ملخص تقرير الورشة الإقليمية حول الحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ – القاهرة 21-23 نوفمبر 2009.

<http://www.unisdr.org/arabstates/events/v.php?id=11716>

⁵ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وثائق بحثية لتقرير التنمية البشرية في المنطقة العربية: إعداد خرائط تهديدات تغير المناخ وآثار التنمية البشرية في المنطقة

العربية 2010 <http://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdrps/paper02-en.pdf>

⁶ تقرير توقعات البيئة للمنطقة العربية 2010 <http://eoar.cedare.int>

⁷ الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، تقرير التقييم العالمي حول الحد من مخاطر الكوارث 2009

<http://www.preventionweb.net/english/hyogo/gar/report/index.php?id=9413>

⁸ المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث 2009، ملخص رئيس المنتدى

http://www.preventionweb.net/files/10750_GP09ChairsSummary.pdf

الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2020

الكوارث الذي عُقد في كوبي في اليابان عام 2005 وصادقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في وقت لاحق من 2005 بقرارها رقم 195/60 كخطة عالمية لعشر سنوات تعكس الحاجة والالتزام بتبني توجه شامل ومتكامل لتحديد وتفعيل إجراءات مختلفة التخصصات للحد من مخاطر الكوارث .

وتعتبر الدولة هي المسئول الأول عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية فيها من خلال وضع استراتيجيات وخطط تنموية وطنية تشتمل على إجراءات الحد من مخاطر الكوارث غير أن توفر البيئة الدولية والإقليمية المناسبة تعتبر أمراً ضرورياً لدعم تطور المعرفة وتنمية القدرات والموارد اللازمة لبناء قدرات الدول والمجتمعات على المجابهة. وفي هذا الصدد، تلعب المنظمات الإقليمية والحكومية المتخصصة دوراً هاماً لدعم وتعزيز الموارد والقدرات والآليات الإقليمية التي سوف تسهم في تقوية القدرات الوطنية وتعزيز التقدم المحرز في مراقبة ورصد وتقييم مخاطر الكوارث والحد منها.

أما بالنسبة للمنطقة العربية فإن جامعة الدول العربية تدعم تنفيذ إطار عمل هيوغو على الصعيد الإقليمي وتنادي بذلك إلى جانب عملها على تعزيز تنسيق الجهود الرامية لتنفيذ الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (ISDR).

1-1 السياق والأساس المنطقي

لم تتوانى جامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة ومن بينها الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة و الأراضي القاحلة (أكساد) والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة العمل العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عن إدراج إجراءات الحد من مخاطر الكوارث في مشروعاتها وفي برامج المساعدة الفنية التي تغطي العديد من الدول العربية. كما تم تأسيس المركز الإقليمي للحد من مخاطر الكوارث للتدريب والبحوث في القاهرة لتعزيز قدرات الدول العربية بهذا الشأن.

وقد ظهر جلياً أن هنالك دمجاً لمفاهيم الحد من مخاطر الكوارث في سياسات الإدارة البيئية والتكيف مع تغير المناخ في الدول العربية وربما لأول مرة في الإعلان العربي الوزاري حول تغير المناخ والذي اعتمده مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة (CAMRE) في دورته التاسعة عشر المنعقدة في 5-6 ديسمبر 2007. ويركز هذا الإعلان مع غيره من التوصيات على المخاطر المحتملة لتغير المناخ كما يدعو إلى أن تشتمل برامج التكيف على "الآليات المناسبة لتأمين المخاطر وتحسين إدارة وكفاءة استخدام الموارد الطبيعية من خلال استخدام التقنيات الملائمة والنظم المتقدمة للرصد والمراقبة والانداز المبكر وكذلك من خلال الاستعداد الكاف لمواجهة الكوارث الناجمة عن تغير المناخ".

وقد تمخضت الدورة العشرين لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة التي انعقدت يومي 20-21 من ديسمبر 2008 عن إنجاز هام حيث قام المجلس باعتماد القرار رقم 295 الذي يدعو إلى زيادة التعاون والتنسيق مع الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (ISDR) ومن ثم وضع متابعة تنفيذ إطار عمل هيوغو كبند دائم على جدول أعمال مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة و اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي. كما أن المجلس قد ناشد الدول العربية بإعداد تقارير دورية تصدر كل عامين حول التقدم المحرز في تنفيذ إطار عمل هيوغو.

الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2020

وفي 2008-2009 أدت المشاركة العربية في المراجعة الأولى التي تجرى كل عامين حول التقدم المحرز في تنفيذ إطار عمل هيوغو إلى إعداد التقرير الإقليمي حول التقدم المحرز في تنفيذ إطار عمل هيوغو في المنطقة العربية⁹. وبناءً على النتائج المبدئية التي عرضها هذا التقرير وناقشتها ورشة العمل الإقليمية للأطراف المعنية في جدة في مايو 2009، تبنى مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في إطار الدورة الاستثنائية في الرابع والعشرين من مايو 2009 مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث وذلك على سبيل المتابعة لل قمة العربية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي خطوة هامة أقرت الدول الأعضاء بأن هناك حاجة لوضع إستراتيجية عربية للحد من مخاطر الكوارث كما دعوا إلى إنشاء المنتدى الإقليمي العربي للحد من مخاطر الكوارث (على المستوى الوزاري وعلى مستوى الأطراف المعنية) بغية تعجيل خطى تنفيذ إطار عمل هيوغو على الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي.

وبالإضافة لذلك هناك عدد من الإتفاقيات والبروتوكولات العربية والإقليمية حول إدارة الكوارث أو الطوارئ والاستجابة لها قامت جامعة الدول العربية بالتنسيق لإعدادها ومن بينها:

- 1- اتفاقية التعاون العربي في مجال تنظيم وتيسير عمليات الإغاثة (أقرها مجلس جامعة الدول العربية عام 1987 ودخلت حيز النفاذ عام 1990 وتم تحديثها عام 2009)؛
- 2- مشروع بروتوكول عربي للتعاون والتحرك السريع والفوري بين الدول العربية لنقل الخبراء والمعدات أثناء وقوع الكارثة/الأزمة/حالة الطوارئ (2008)؛
- 3- النظام الأساسي للمركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى (الذي اعتمده مجلس جامعة الدول العربية في دورته رقم 121 عام 2004).

وقد تم تحديد معالم الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث من خلال هذا الإطار المؤسسي والنهج الإقليمي العام والذي ساهم في وضع التصور العام وأولويات هذه الاستراتيجية.

2-1 نطاق الإستراتيجية

سوف تركز الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث على المخاطر المركبة التي تهدد الشعوب العربية جراء الأخطار الطبيعية أو ما يتعلق بها من أخطار ناتجة عن أنشطة بشرية. وتواجه المنطقة مخاطر متزايدة بفعل النشاط الزلزالي والتدهور البيئي وتدهور النظم الإيكولوجية وعدم توافر المياه وضعف الوصول إليها وانعدام الأمن الغذائي والآثار الناشئة جراء ظاهرة تغير المناخ مثل ارتفاع سطح البحر وشدة وحدة الموجات الحرارية التي تنعكس في الفيضانات والأعاصير وموجات الجفاف والتصحر المطولة. وقد أدت كل هذه المخاطر الى عدم استقرار سُبل المعيشة في المناطق الريفية وتغير في اتجاهات الهجرة والاتجاهات الديموغرافية والنمو الحضري السريع وغير المخطط له والتحديات التي يفرضها على البنية التحتية وأزمات الحوكمة بما فيها التحديات الناشئة عن الصحة العامة وانتشار الأمراض والنزاعات المسلحة.

وفي إطار إدراكها للمخاطر المتعددة التي تواجهها مختلف الدول العربية وللتباين الذي تشهده هذه الدول في التقدم المحرز إزاء تنفيذ إجراءات الحد من مخاطر الكوارث، فإن الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث تقدم رؤيةً ونطاقاً

⁹ جامعة الدول العربية والإستراتيجية الدولية للحد من مخاطر الكوارث: الملخص التنفيذي: التقدم المحرز في الحد من مخاطر الكوارث وفي تنفيذ إطار عمل

هيوغو في المنطقة العربية.

الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2020

شاملاً للمحاور الإستراتيجية الممكنة لتنفيذ أولويات الحد من مخاطر الكوارث في البلدان العربية بحلول عام 2020. وسوف تتضمن المحاور الخمسة التي تقترحها هذه الإستراتيجية العربية على إطار مبدئي سيتم من خلاله تطوير مجموعة من مجالات التنفيذ الرئيسية، فيما ستمثل هذه المجالات الرئيسية للتنفيذ برنامج عمل مفصل يتم تنفيذه وفقاً للقدرة والاحتياجات المختلفة للسلطات والجهات الوطنية والمنظمات الإقليمية المتخصصة وذلك بدعم من شركاء العمل الإنساني والتنمية.

وسوف تعمل جامعة الدول العربية على تيسير إعداد برنامج العمل والبدء في تنفيذه أثناء 2011. وسيتم إعداد برنامج العمل لفترة أولية 2011-2015 على أن يتم تقييمه ومراجعته في 2015 بالتزامن مع التقييم العالمي لإطار عمل هيوغو وإعداد برنامج عمل لفترة ثانية تمتد إلى 2020 بناءً على نتائج التقييم. وسوف يشتمل برنامج العمل على آليات مؤسسية ومالية وتنسيقية وتدبير للرصد والمتابعة وذلك لدعم تنفيذ أولويات الإستراتيجية على الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي بحلول 2020.

وتستمد هذه الإستراتيجية رؤيتها من خلال الالتزامات العربية الحالية التي تبدو جلية في السياسات التي تتبناها جامعة الدول العربية وكذلك في مختلف الاستراتيجيات والبرامج الإقليمية العاملة على الحد من مخاطر الكوارث والتي قد تم إعدادها بالفعل في أفريقيا وآسيا والاتحاد الأوروبي ومتوسطي ودول العالم الإسلامي بمشاركة فعالة من الدول العربية.

إلى جانب ذلك سوف تعتمد الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث على المشاركة والمساهمة الحقيقية من المنتديات واللجان الوطنية للحد من الكوارث وشراكات المجتمع المدني وعمل جمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر الوطنية حيث أن الكثير من التقدم الذي تم إحرازه على الصعيد المحلي قد تحقق من خلال تلك المشاركة.

2- القضايا والثغرات بالمنطقة العربية

1-2 مشكلة الكوارث

لقد واجهت المنطقة العربية ما يربو على 276 كارثة في غضون الخمس وعشرين عاماً الماضية وقد خلفت هذه الكوارث وراءها حوالي 100,000 قتيلاً و 10 مليون منكوباً وما يقارب مليون ونصف مشرداً¹⁰. ويثبت تاريخ المنطقة العربية أنها معرضة لخطر النشاط الزلزالي إذ يمتد نظام الصدع الأردني من البحر الأحمر مروراً بفلسطين عبر البحر الميت وشمالاً في وادي البقاع بلبنان. ويجعل هذا الحزام عدداً من الدول العربية عرضة لمخاطر بالغة جراء النشاط الزلزالي فيما تتعرض الدول المجاورة لها لمخاطر كبرى نظراً للآثار التكتونية المصاحبة لهذا النشاط إذ يعيش حوالي ثلثي سكان الأردن وكل سكان لبنان وعدداً كبيراً من سكان الحضر في سوريا (يشتمل ذلك على دمشق، حلب، حمص وحماة) في مسافة تبلغ 50 كيلو متراً شرق وغرب نظام صدع البحر الميت (DSFS)¹¹. كما أن بلاد المغرب العربي معرضة

¹⁰قاعدة البيانات الدولية للكوارث (EM-DAT): <http://www.emdat.be/database>

¹¹برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب الوقاية من الأزمات والتعافي منها، الحد من مخاطر الكوارث في الدول العربية: وضع أجندة الحد من مخاطر الكوارث

الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مسودة 2010).

الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2020

خطر شديد من الزلازل في منطقة جبال الأطلسي والتي تمتد من المغرب الى تونس مروراً بالجزائر والتي شهدت زلزال 2003 الذي أودى بحياة أكثر من 3000 شخص وتسبب في خسائر اقتصادية تجاوزت 5 مليار دولار.¹²

على الرغم من أن مساهمة المنطقة العربية في انبعاثات الغازات الدفيئة لا تعدو 4.7% والتي تعتبر من الأسباب المباشرة لظاهرة تغير المناخ العالمي إلا أنها سوف تقع تحت وطأة آثار بالغة لهذه الظاهرة في السنوات المقبلة. وتعد المنطقة العربية ذات قابلية خاصة للتضرر نظراً لما تعانيه بالفعل من ندرة في موارد المياه وارتفاع مستويات الجفاف وطول الشريط الساحلي المهدد بارتفاع مستويات سطح البحر¹³. وإلى جانب الاتجاهات الديموغرافية الحالية فإن العديد من أجزاء المنطقة العربية سوف تعاني من ضغوط للهجرة ومن المحتمل أن يقع الضرر الأكبر من هذه الضغوط على الفئات الأكثر هشاشة وخصوصاً النساء¹⁴.

ولقد توقعته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) في تقريرها الرابع زيادة عالمية تتراوح بين 2-4 س° في درجة الحرارة السطحية مع نهاية القرن الواحد والعشرين¹⁵. وعلاوة على ذلك سوف يصاحب هذه الزيادة في درجة الحرارة انخفاضاً متوقعاً في معدلات المطر بما يتراوح بين 0 و20%. وسوف تعاني المنطقة من قصر فصول الشتاء وازدياد الجفاف وحرارة فصول الصيف وزيادة معدلات تواتر حدوث الظواهر المناخية المتطرفة¹⁶.

وتعتبر موجات الجفاف التي ضربت الأردن وسوريا خاصة خلال الفترة 2007-2010 هي الأسوأ على مدار العديد من العقود الماضية. وجدير بالذكر أن المساحة الإجمالية للمنطقة العربية تقدر بحوالي 14 مليون كيلو متر مكعب و87% من هذه المساحة مصنفة كأرض صحراوية ذات مستويات عالية من الجفاف وقلة الغطاء النباتي¹⁷؛ فيما يتوقع أن تزداد معدلات انخفاض مستويات الأمطار عبر المنطقة بأسرها مما سيتسبب في تفاقم مشكلة ندرة موارد المياه التي تعاني منها المنطقة بالفعل إذ تحتضن ثمانية من العشر دول الأكثر معاناة من الإجهاد المائي في العالم. ولا ريب في أن ازدياد معدلات ندرة موارد المياه والأراضي الصالحة للزراعة تهدد المنطقة بارتفاع معدلات قابلية تضررها بانعدام الأمن الغذائي.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن تباين مستويات المطر يؤثر على عدد من الدول متسبباً في زيادة غير متوقعة في حدوث الفيضانات. وتعتبر الفيضانات التي حدثت خلال الفترة 2008 - 2010 في اليمن والمملكة العربية السعودية مثلاً على ذلك إذ تسبب فيضان اليمن في حدوث أضرار وخسائر إجمالية تقدر بـ 1.7 مليار دولاراً أمريكياً فيما أشارت التقديرات إلى أنه قد تسبب في ارتفاع معدل الفقر من 28% إلى 51%¹⁸.

¹²تحديد أخطار الزلازل في بلاد المغرب 1996 http://ares.tu.chiba-u.jp/~papers/paperII/EESD/EESD1996_Benouar.pdf

¹³ جامعة الدول العربية، الإستراتيجية الدولية للحد من مخاطر الكوارث: الملخص التنفيذي: التقدم المحرز في الحد من مخاطر الكوارث وفي تنفيذ إطار عمل

[هيوغو في المنطقة العربية](#)

¹⁴ المنظمة الدولية للهجرة، تغير المناخ، التدهور البيئي والهجرة: التعامل مع أشكال قابلية التضرر والفرص المتاحة.

¹⁵ الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، تقرير التقييم الرابع 2007

¹⁶ المنتدى العربي للبيئة والتنمية، البيئة العربية: التحديات المستقبلية (Arab Environment: Future Challenges 2008)

¹⁷ المجلس العربي للمياه، مسودة التقرير الإقليمي للدول العربية 2009

¹⁸ ملخص تقرير الورشة الإقليمية حول الحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ - القاهرة 21-23 نوفمبر 2009.

الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2020

ومن الممكن أن يكون ارتفاع مستوى سطح البحر الناجم عن ارتفاع درجة الحرارة العالمية سبباً في فقدان أجزاء هامة من الأراضي الزراعية المنخفضة عبر المنطقة العربية. ووفقاً لأحد التقارير الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (هابيتات)¹⁹ فإن 18% من سكان شمال إفريقيا يعيشون في مناطق ساحلية منخفضة، فيما تعتبر الاسكندرية والجزائر والدار البيضاء وتونس ونواكشوط من المناطق الأكثر قابلية للتضرر من ارتفاع مستويات سطح البحر.

وهناك اتصال وثيق بين المخاطر المتزايدة للكوارث وعملية التنمية وهو ما تدركه الدول العربية والتي تعي أيضاً أنه لا يمكن الحيولة دون وقوع الأخطار الطبيعية ولكن من خلال العمل الجماعي يمكن تقليل الآثار المتوقعة لهذه الأخطار. وسوف يساعد الحد من الكوارث، من خلال فهم عوامل المخاطر الكامنة وبناء المعرفة والقدرات اللازمة لتقييم الأخطار والمخاطر وأشكال قابلية التضرر، في الحفاظ على مكاسب التنمية وتعزيز قدرات المجتمعات والشعوب على مجابهة الآثار الناجمة عن الكوارث.

وقد أوضح تقرير التنمية البشرية لعام 2009 أن المنطقة العربية تواجه تحديات تنموية كبرى بسبب الضغوط البيئية. وهناك اتجاهين يبدو أن لهما أهمية كبيرة في هذا الصدد إذ كان وجودهما مصحوباً بإهمال التخطيط التنموي سبباً لحدوث ارتفاع حاد في قابلية التضرر من الأخطار الطبيعية. وهذين الاتجاهين هما: زيادة الضغوط السكانية والنمو العمراني المتسارع. وجدير بالذكر أن المناطق الحضرية تحتضن حالياً 56% من إجمالي السكان البالغ عددهم 320 مليون نسمة ومن المتوقع أن يصل هذا الرقم إلى 66% بحلول 2020. ولم ينعكس "الانفجار الحضري" الذي شهده العالم العربي في النمو الكبير للمدن الكبرى بالمنطقة فحسب بل أن المدن الصغيرة والمتوسطة أيضاً قد شهدت مستويات سريعة للنمو الحضري مما تسبب في إيجاد ضغوط على كم محدود من الموارد وبنية تحتية متهاكة.

ومن ثم يبدو جلياً أن هنالك حاجة لدراسة ومناقشة وتنفيذ استراتيجيات التكيف مع هذه المتغيرات والتخفيف من مخاطرها ذات الصلة على الصعيد الإقليمي و الوطني من خلال شراكات متعددة القطاعات.

2-2 التقدم الإقليمي المحرز في تنفيذ إطار عمل هيوغو (HFA): النتائج الرئيسية

طورت أمانة الأمم المتحدة للإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث UNISDR أداة عالمية متاحة عبر الإنترنت لرصد إطار عمل هيوغو²⁰ تقوم من خلالها الدول بتقديم تقارير تقييمية للتقدم المحرز في تنفيذ إطار عمل هيوغو. وفي هذا الإطار قامت جامعة الدول العربية بإعداد تقرير إقليمي لمراجعة التقدم المحرز في الفترة من 2007-2009 فيما يتعلق بتنفيذ إطار عمل هيوغو في الدول العربية. وقد تم تقييم التقدم الإقليمي بناءً على سبعة تقارير وطنية وتقرير واحد عن الجفاف في جيبوتي²¹ بالإضافة إلى المدخلات التي قدمتها جامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية العاملة في المنطقة²². وكجزء من المراجعة الثانية للتقدم المحرز في تنفيذ

¹⁹ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (هابيتات)، حالة المدن الإفريقية 2008 (The State of African Cities 2008)

²⁰ أداة رصد ومتابعة إطار عمل هيوغو <http://www.preventionweb.net/english/hyogo/hfa-monitoring/hfa-monitor/index.php>

²¹ قدمت سبع دول تقارير وطنية للتقدم المحرز للمراجعة الأولى للتقدم المحرز في إطار عمل هيوغو (2007-2009): الجزائر، والبحرين، وجزر القمر، ومصر، والأردن،

وسوريا، واليمن؛ كما قدمت جيبوتي تقرير بشأن الحد من مخاطر الجفاف؛ وعلاوة على ذلك قدمت مصر مراجعة وطنية متعمقة.

²² تم ذكرها بإيجاز في الملخص التنفيذي: التقدم المحرز في الحد من مخاطر الكوارث وتنفيذ إطار عمل هيوغو في المنطقة العربية، جامعة الدول العربية، الإستراتيجية الدولية للحد

الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2020

إطار عمل هيوغو (2009-2011) أسهمت تقارير التقدم الوطنية في تحليل الفجوات والتحديات التي واجهت إجراءات الحد من المخاطر في المنطقة²³.

وبينما توفر التقارير الوطنية عرضاً عاماً للتقدم المحرز في إجراءات الحد من المخاطر في المنطقة، من المهم إدراك حقيقة أن التحليل المقدم لا يعكس بالضرورة تقيماً شاملاً للتقدم المحرز بالنسبة للمنطقة العربية وذلك بسبب نقص البيانات والمعلومات المقدمة من دول أخرى في المنطقة. ومع ذلك، توفر هذه التقارير عرضاً جيداً للتوجهات، والفجوات، والتحديات التي واجهت الجهود المبذولة للحد من مخاطر الكوارث عبر أجزاء من المنطقة العربية.

ووفقاً للمعلومات التي قدمتها البلاد المذكورة، تشير التقارير إلى إحراز تقدم عام فيما يتعلق بتعزيز الإلتزام السياسي والوطني بالحد من المخاطر وتطوير الآليات والاستراتيجيات المؤسسية مثل إنشاء منظمات وطنية للحد من مخاطر الكوارث ودعم نظم الإنذار المبكر وبناء القدرات الخاصة بالاستعداد والاستجابة. وفي معظم الحالات، تشير بلاد إلى أن الإلتزام السياسي المتزايد لا يترجم بالضرورة إلى قدرات تشغيلية أو الإلتزام بتوفير موارد من أجل تنفيذ الاستراتيجيات بفاعلية أو دمج قضية الحد من المخاطر في خطط التنمية. وتشهد بلاد أخرى تقدم منخفض نسبياً فيما يتعلق بالتعليم، والوعي العام، وكذلك جمع وإتاحة والوصول إلى البيانات والمعلومات الخاصة بالمخاطر وقابلية التضرر، والأدوات والمنهجيات ذات الصلة بالحد من مخاطر الكوارث، والمنهجيات متعددة المخاطر والأضرار.

هذا وتقدم كل من جامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة وأمانة الأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة والمنظمات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني في المنطقة دعماً حيوياً للدول من خلال المنح والمساعدات الفنية وتطوير القدرات وخدمات الاستشارة السياسية وتطوير الأدوات والبحوث وتأييد دمج الحد من مخاطر الكوارث في البرامج الإقليمية والسياسات الوطنية بشأن التعليم والتكيف مع تغير المناخ وإدارة مخاطر الفيضانات وتقييم الجفاف وتخفيف المخاطر.

ويضم الملحق رقم 2 عرضاً عاماً أكثر تفصيلاً للتقدم الإقليمي والتحديات التي تواجه تنفيذ إطار عمل هيوغو.

3- الغرض والنتيجة المتوقعة والمحاور الرئيسية

3-1 الغرض

ينقسم الغرض المحدد للإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث إلى قسمين:

1. بلورة رؤية وأولويات إستراتيجية ومجالات تنفيذ رئيسية للحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية؛
2. تعزيز الآليات المؤسسية وآليات التنسيق وتدبير الرصد والمتابعة لدعم تنفيذ الإستراتيجية على الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي من خلال إعداد برنامج عمل.

سيتم الاستفادة من الممارسات والخبرات الجيدة من قبل مناطق أخرى في تنفيذ الإستراتيجية العربية بما في ذلك الخبرات في مجال تطوير وتنفيذ ورصد الإستراتيجيات الإقليمية وأطر الحد من مخاطر الكوارث. وسوف تشكل الإستراتيجية إسهاماً حيوياً في مداولات ونتائج المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث لعام 2011 وجلسات المنتدى الإقليمي

23 كجزء من المراجعة الثانية للتقدم المحرز في تنفيذ إطار عمل هيوغو (2009-2011)، قدمت البحرين وفلسطين واليمن والجزائر ومصر تقارير التقدم الوطني في عام 2010

الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2020

العربي للحد من مخاطر الكوارث وآليات المنتديات الوطنية العربية للحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية.

2-3 النتيجة المتوقعة

من المتوقع أن ينتج عن الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث تحقيق انخفاض فعلي ملموس في خسائر الكوارث من أرواح وممتلكات على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والبيئي في مجتمعات وبلدان المنطقة العربية.

وسيتم تحديد التوجه الاستراتيجي لتنفيذ إجراءات الحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية استناداً إلى الأولويات الرئيسية الخمسة لإطار عمل هيوغو وهي:

أولوية العمل 1: ضمان اعتبار الحد من مخاطر الكوارث أولوية وطنية ومحلية قائمة على قاعدة مؤسسية صلبة للتنفيذ.

أولوية العمل 2: تحديد وتقييم ورصد مخاطر الكوارث وتعزيز نظم الإنذار المبكر.

أولوية العمل 3: استخدام المعرفة والابتكار والتعليم لبناء ثقافة الأمان والقدرة على مجابهة الكوارث على جميع المستويات.

أولوية العمل 4: الحد من العوامل الرئيسية للمخاطر.

أولوية العمل 5: تعزيز الاستعداد للكوارث بغية التصدي الفعال والتعافي منها على جميع المستويات.

3-3 المحاور الرئيسية

تم تطوير المحاور الرئيسية بناءً على الأهداف الإستراتيجية لإطار عمل هيوغو وأولويات عمله ونتائج المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث وخبرات المؤسسات الإقليمية الأخرى في صياغة استراتيجيات بشأن الحد من مخاطر الكوارث والنتائج المحورية للتقارير الوطنية بشأن التقدم المحرز في إطار عمل هيوغو والتي استكملتتها الدول العربية وكذلك التقرير الإقليمي لعام 2009.

وتُبلور الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث التصور العام لخمسة محاور رئيسية كالتالي:

3-3-1 تعزيز الالتزام بمنهج شامل ومتكامل للحد من مخاطر الكوارث في مختلف القطاعات

- إدراج اعتبارات الحد من المخاطر في السياسات والخطط الوطنية والأطر القانونية الخاصة بجميع القطاعات الحيوية المتعلقة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: الحد من الفقر ودعم التنوع الحيوي في المناطق شبه الحضرية والريفية، وتوفير التعليم الأساسي وتناول قابلية تضرر المرأة والطفل والأشخاص النازحين داخلياً والمجموعات الأخرى المستضعفة ومكافحة الأمراض ومواجهة تحديات الصحة العامة وتعزيز الإستدامة البيئية وضمان إقامة شراكات للتنمية.
- دمج تخفيف تغير المناخ والتكيف معه في استراتيجيات التنمية في ظل ضمان القدرات العلمية، والموارد، ومشاركة الأطراف المعنية، وتوفير الوعي العام في هذا الصدد.
- ضمان لامركزية الموارد المخصصة والكافية، والمشاركة المجتمعية، والتعاون مع مجموعات المجتمع المدني والقطاع الخاص أثناء جميع مراحل تخطيط وتنفيذ الجهود الرامية إلى إدارة الكوارث والحد من المخاطر.

الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2020

- ضمان أن يأخذ المنتدى الاقليمي والمنتديات الوطنية متعددة القطاعات في الاعتبار العوامل الرئيسية للمخاطر، إلى جانب وضع أولويات للمحاور الأكثر عرضة للمخاطر، وكذلك السكان والمجموعات الأكثر عرضة للمخاطر (خاصة في مناطق النزاع) والمراكز أو المستقرات الحضرية.

2-3-3 بناء القدرات اللازمة لتحديد ورصد وتقييم مخاطر الكوارث

- ضمان إتاحة تقييمات المخاطر متعددة الأضرار الوطنية والمحلية، وأن تشمل تقييمات المخاطر القطاعات الرئيسية مع التركيز على المراكز أو المستقرات الحضرية.
- ضمان توفير القدرات والنظم اللازمة لرصد وتدوين وتوزيع البيانات المتعلقة بالأخطار الأساسية وقابلية التضرر على المستوى الإقليمي والوطني والمحلي.
- ضمان إدراج البيانات حسب النوع (بيانات عن الجنسين) في تقييمات المخاطر.
- تكثيف الجهود لفهم وتقييم الآثار المحتملة لتغير المناخ في المناطق والقطاعات المعرضة للمخاطر المناخية.
- إنشاء نظم وشبكات إنذار مبكر إقليمية لرصد الأخطار المتعددة التي تهدد المنطقة.
- تشكيل شبكة من الخبراء الإقليميين لإدارة مخاطر الكوارث والقضايا ذات الصلة.

3-3-3 بناء القدرة على المجابهة من خلال المعرفة والدعوة العامة والبحث والتدريب

- ضمان إتاحة المعلومات ذات الصلة بمخاطر وأحداث الكوارث على كافة المستويات وإمكانية الوصول إليها من قبل جميع الأطراف المعنية (من خلال الشبكات، وتطوير نظم تبادل المعلومات وقواعد بيانات إقليمية وغير ذلك).
- ضمان استخدام مواد ومناهج تعليمية ومنهجيات على أحدث مستوى بحيث تأخذ في الاعتبار السياقات وحقائق المخاطر الإقليمية والوطنية والمحلية الناشئة.
- الارتقاء بالوعي العام، وتدشين حملات وأنشطة دعم لإلقاء الضوء على تدابير الحد من مخاطر الكوارث وممارسات إدارة الكوارث بمشاركة مجتمعية (أي من خلال الألعاب المتاحة على الإنترنت والمدارس والمؤسسات التعليمية وتدريبات الاستعداد الخاصة بالمستشفيات والتوزيع العام لمطويات حول كيفية تقييم ودعم السلامة الهيكلية للمنشآت الرئيسية على سبيل المثال).
- إيجاد فرص منتظمة للتدريب وتنمية مهارات المديرين وصناع القرار والمتطوعين من المجتمع إلى جانب ضمان مشاركة المرأة.
- ضمان تدفق الموارد لدعم البحث العلمي المستمر الذي يهدف إلى إيجاد حلول يمكن تطبيقها خاصة على المدى القصير والمتوسط.
- وضع معايير ومؤشرات مقبولة لتعقب التقدم فيما يتعلق بالحد من المخاطر وتوضيح نسبة منافع التكاليف للاستثمار في هذا المجال.

4-3-3 تحسين المسألة فيما يتعلق بإدارة مخاطر الكوارث على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي

- ضمان أن تتضمن الاستراتيجيات شبه الوطنية والمحلية للحد من المخاطر خطة بعيدة المدى لتنمية القدرات بحيث تتوافق مع التخصيص الكافي للميزانية.
- تنفيذ خطط وسياسات قطاعية اقتصادية ومنتجة للحد من قابلية الأنشطة الاقتصادية والخدمات الأساسية للتضرر (منها السياحة والشحن والموانئ والزراعة والصناعة والبنية التحتية خاصة لتأمين الصحة

(العامّة).

- وضع تشريعات وإجراءات تقييم لتقدير آثار مخاطر الكوارث لمشروعات تنمية كبرى وخاصة مشروعات البنية التحتية الكبرى.
- تضمين عناصر الحد من مخاطر الكوارث في التخطيط العمراني وإدارة المناطق السكنية بما في ذلك تطبيق قوانين البناء.
- تحليل الآليات المالية القائمة والناشئة للحد من الكوارث إلى جانب تحديد وتطوير الوسائل الأكثر كفاءة لتحويل المخاطر وتمويلها.
- ضمان دمج تدابير الحد من مخاطر الكوارث في عمليات التعافي والتأهيل التي تعقب الكوارث.

3-3-5 إدراج الحد من مخاطر الكوارث في خطط وعمليات الاستجابة للطوارئ والاستعداد والتعافي

- وضع سياسة قوية وبناء القدرات الفنية والمؤسسية بالإضافة إلى وضع آليات لإدارة الكوارث والتي تشمل تصورات بشأن الحد من المخاطر.
- وضع خطط استعداد للكوارث وخطط احترازية وخطط للتعافي وإعادة الإعمار على المستويات الإدارية إلى جانب مشاركة المرأة وكبار السن والأطفال والمشردين وذوي الاحتياجات الخاصة.
- إنشاء نظم دعم صحي خلال الطوارئ تعمل على توفير الرعاية الصحية بالمجان للضحايا وتساعد في تناول آثار الصحة النفسية للكوارث (والآثار الأخرى بعيدة المدى).
- ضمان توافر الاحتياطات المالية الإقليمية الوطنية والمحلية وتطبيق آليات احترازية يعرفها كافة الأطراف المعنية لضمان الاستجابة الفعالة والتعافي عند الحاجة.
- ضمان تطبيق الإجراءات شبه الوطنية والمحلية لتبادل المعلومات الهامة في وقتها أثناء حدوث الأخطار والكوارث، ومن أجل إجراء مراجعات ما بعد الحدث.
- دمج معايير الجودة الدولية في الاستجابة للكوارث (المبادئ الإرشادية لـ IASC و SPHERE).
- ضمان وجود القدرات المؤسسية اللازمة لإجراء تقييمات الأضرار والخسائر.
- تعزيز التعاون بين الدول العربية فيما يتعلق بالاستجابة للكوارث والاستعداد لها والتعافي منها.

4- الترتيبات المؤسسية والمالية وترتيبات التنسيق

يعتمد التنفيذ الفعال للإستراتيجية العربية على الترتيبات المؤسسية وتوافر القدرات والموارد اللازمة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية.

وقد خلص المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث 2009²⁴ إلى أن التمويل المستدام للحد من مخاطر الكوارث أمر بالغ الأهمية في حالة السعي لتحقيق أهداف الحد من المخاطر المقرر لها عام 2015. وقد تضمنت المقترحات التي قدمها ممثلو الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية للمنتدى العالمي في عام 2009 مجموعة مختلفة من الابتكارات منها حوافز للتحديث وطرح آليات وأدوات لتحويل وتقاسم المخاطر وإقرار تمويل التنمية الحساسة للمخاطر واستثمارات القطاع الخاص ومقايضة الدين بتمويل تدابير الحد من المخاطر وإنشاء روابط مع تمويل التكيف وغيرها.

الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2020

وتضمنت الابتكارات المؤسسية المقترحة زيادة توفير الموارد بشكل مباشر للمجموعات والمبادرات المحلية الفاعلة في الحد من المخاطر مثل المنظمات المجتمعية المعنية بالمرأة. وبصفة عالمية فإن هناك اتفاق على الحاجة إلى مزيد من المعلومات الصريحة بشأن فاعلية وتكلفة تدابير محددة وأنماط الاستثمارات الحالية في الحد من المخاطر. وكان هناك دعم من قبل العديد من المشاركين في المنتدى العالمي لأن يستهدف ما يعادل 10% من صناديق الإغاثة الإنسانية الحد من مخاطر الكوارث. وبالمثل تم اقتراح تخصيص نسبة 10% من مشروعات التعافي وإعادة الإعمار لما بعد الكوارث والخطط الوطنية للاستجابة والاستعداد. كما صدرت دعوات لتخصيص على الأقل 1% من التمويل الوطني للتنمية وكافة أنواع التمويل الموجه للمساعدات التنموية لتدابير الحد من المخاطر مع الاهتمام بنوعية وكيفية تأثير هذه الاستثمارات.

ولا يزال التمويل هو التحدي الرئيسي الذي يواجه السلطات الوطنية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني وعمال الإغاثة الإنسانية الذين ينفذون تدابير الحد من مخاطر الكوارث والمستهدفين المجتمعات المعرضة للخطر في المنطقة العربية. وتشجع جامعة الدول العربية الدول الأعضاء على الوفاء بالالتزامات العالمية الناشئة لتخصيص على الأقل 1% من التمويل الوطني للتنمية وللمساعدات التنموية لتدابير الحد من مخاطر الكوارث.

وفي الوقت الحالي يمكن للدول العربية الاستفادة من مجموعة من آليات التمويل الإقليمية القائمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلى ميزانيتها الوطنية المخصصة للاستجابة والإغاثة من الكوارث وتقييم إمكانية الاستفادة من الآليات والصناديق الإقليمية القائمة عن طريق تخصيص ميزانية للحد من مخاطر الكوارث وأنشطة التعافي على المستويات شبه الإقليمية أو الوطنية أو المحلية وفي إطار هذه الصناديق.

وتلعب المساعدات الإنسانية للدول المانحة ومنظمات التنمية دوراً هاماً في تطوير تدابير مستدامة للحد من المخاطر على الصعيد الوطني عبر المنطقة العربية. وتشجع جامعة الدول العربية الشركاء الدوليين المعنيين بالمساعدات الإنسانية والتنمية على تكثيف الجهود وذلك من منطلق الالتزام الذي أعربت عنه الدول العربية.

وسوف يلعب الأطراف المعنيين التالي ذكرهم دوراً رئيسياً في تطوير وتنفيذ الإستراتيجية وبرنامج عملها:

- **جامعة الدول العربية:** سوف تتولى القيادة والإرشاد الإستراتيجي وتيسير وتعزيز وتنسيق تنفيذ الإستراتيجية إلى جانب رصد التقدم وطلب الدعم من شركاء التنمية الإقليميين والدوليين من أجل تعزيز التنسيق والتعاون على المستوى الإقليمي.
- **الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة ولجنتها الإقليمية للشئون الاجتماعية والاقتصادية:** سوف تركز على الإرشاد الإستراتيجي للدول الأعضاء وتنسيق الإجراءات ودمج أهداف الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث في برامجها من خلال تطوير إجراءات في هذا الصدد، وتقديم تقارير سنوية بشأن التقدم المحرز وتوفير التنسيق ودعم تدريب السلطات شبه الإقليمية والوطنية والمحلية ذات الصلة.
- **المراكز الإقليمية المعنية بالحد من مخاطر الكوارث:** سوف تدعم تنفيذ الإستراتيجية العربية من خلال تنمية القدرات وأنشطة البحث والتدريب وذلك بالتعاون مع الشركاء الدوليين واستجابة للاحتياجات الوطنية.
- **السلطات الوطنية:** سوف تقود عملية تطوير قدرات الحد من مخاطر الكوارث ودمج الحد من مخاطر الكوارث في تدابير التنمية المستدامة وتعزيز آليات التنسيق بإنشاء منتديات أو لجان وطنية للحد من مخاطر الكوارث.

الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2020

وسوف تضمن السلطات الوطنية إقامة بيئة مواتية من خلال إقرار التشريعات والسياسات ذات الصلة في الوقت المناسب وذلك على المستويين الوطني المحلي.

- **منظمات المجتمع المدني**، ومنها جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، **والقطاع الخاص**: سوف تشارك في تنفيذ الإستراتيجية من خلال التعاون مع السلطات على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية، ضمن مسؤوليتها الاجتماعية، بالإضافة إلى التنسيق وإرشاد ودعم التنفيذ في القطاعات المناسبة.
- **الإعلام**: بكافة أشكاله سيشارك ويتفاعل مع جميع الأطراف المعنية لنشر الوعي وثقافة السلامة من خلال رسائل إعلامية واضحة عن المخاطر والأخطار الطبيعية في الدول العربية وكيفية الحد من المخاطر.
- **شركاء التنمية الدوليين**: سوف تعمل كافة المجموعات والمؤسسات سالفة الذكر سوياً على توفير الإرشاد للمجتمع الإنساني والتنمية الدولية ولتوفير المساعدة والموارد اللازمة للحد من مخاطر الكوارث. وسوف يتم توجيه مساعدة شركاء التنمية بصفة أساسية للمجالات القطاعية الرئيسية بناء على ميزات النسبية. ومنها على سبيل المثال لا الحصر المجالات التالية: تنمية القدرات، والتدريب، وإدارة المعرفة، وتقييمات المخاطر، ودمج الحد من مخاطر الكوارث في البيئة، وقطاعي الصحة والتعليم، ودعم التنسيق والتناغم بين أدوات الحد من مخاطر الكوارث على المستويين الوطني والمحلي، وغيرها.

5- مراقبة تنفيذ الإستراتيجية

سوف يتم تخطيط مسؤوليات رصد تنفيذ الإستراتيجية بحيث تتضمن بصفة أساسية مهام تؤديها جامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة والحكومات الوطنية أثناء تنفيذ الإستراتيجية. وسوف يتم استنباط المؤشرات الرئيسية لرصد تنفيذ الإستراتيجية العربية من مؤشرات الإطار العالمي للإبلاغ عن ورصد التقدم المحرز في تنفيذ إطار هيوغو على أن يتم دمجها في برنامج العمل. ولتيسير الرصد الفعال لتنفيذ برنامج عمل الإستراتيجية العربية، تقوم جامعة الدول العربية بالشراكة والتعاون مع الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث بالتنسيق والمتابعة في عملية التقييم الدورية للتقدم المحرز في تنفيذ إطار عمل هيوغو والتي تتم كل عامين وذلك من خلال مراجعة التقدم الوطني والإقليمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث وإعداد تقرير إقليمي بهذا الشأن كل عامين.
